

«رويترز»: «الوليد بن طلال» يتفاوض على تسوية دون التوصل لاتفاق

محمد عبدا

نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول سعودي قوله إن رجل الأعمال البارز الأمير «الوليد بن طلال»، يتفاوض على تسوية محتملة دون التوصل لاتفاق، وذلك بعد حوالي شهرين من توقيفه على خلفية تهم تتعلق بالفساد.

وقال المسؤول، الذي قالت الوكالة إنه طلب عدم نشر اسمه، إن «الأمير الوليد بن طلال عرض رقماً معيناً ولكنه لا يتماشى مع الرقم المطلوب منه وحتى اليوم لم يوافق المدعي العام عليه». وأوضحت الوكالة نقلاً عن مصدر ثان، وصفته بالمطلع على القضية، أن «الأمير عرض تقديم تبرع للحكومة السعودية مع تفادي أي اعتراف بارتكاب أخطاء وأن يقدم ذلك من أصول من اختياره»، لكنه أضاف أن «الحكومة رفضت هذه الشروط».

وأمس السبت، أكدت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية نقل السلطات السعودية لـ«بن طلال» من محبسه في فندق «ريتز كارلتون» إلى سجن «الحائر» شديد الحراسة.

وذكر تقرير للصحيفة البريطانية أن المملكة أقدمت على هذه الخطوة بعد امتناع الأمير السعودي، الأغنى في البلاد، عن دفع 728 مليون جنيه إسترليني، كتسوية مقابل خروجه.

وأكدت الصحيفة تفاؤلاً فرص الملياردير السعودي في المحاكمة أو التفاوض على خروج آمن بعد هذا القرار.

والشهر الماضي، كشفت مصادر مسؤولة، عن أن «بن طلال» رفض جميع التهم الموجهة إليه ورفض القيام بأي تسوية مالية مقابل إطلاق سراحه.

وطالب «بن طلال» الذي يمتلك حصصاً في العديد من الشركات الكبرى داخل السعودية وخارجها، بحضور لجنة تحقيق دولية؛ للنظر في احتجازه كما طالب بتعيين شركات تدقيق مالية عالمية؛ لإظهار أصول الأموال ومصادرها.

وأفادت تقارير متداولة، بتعرض «بن طلال» للتعذيب من أجل إجباره على التنازل عن جزء من ثروته يقدر بـ6 مليارات دولار.

وبلغت خسائر «بن طلال» نحو مليار و200 مليون دولار، وهو المبلغ الذي يعادل 6.6% من ثروته، عقب احتجازه من جانب السلطات السعودية والتحقيق معه في قضايا فساد.

ويعتبر «بن طلال» من أغنى رجال العالم العربي بثروة تبلغ 16 مليار دولار، ويمتلك 95% في شركة «المملكة القابضة»، وهي شركة استثمارات ضخمة مقرها الرياض، كما أن لديه سلسلة عقارات وفنادق وأسهم حول العالم.

وبدأت السلطات السعودية، في 4 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حملت اعتقالات طالت نحو 200 أمير ومسؤول بالبلاد، بتهم «فساد» و«استغلال النفوذ»، لكن تقارير غربية ومصادر مطلعة تؤكد أنها خطوة في إطار تسهيل مهمة انتقال السلطة لولي العهد «محمد بن سلمان» (32 عاما).

ونهاية الشهر الماضي، رجحت مصادر لصحيفة «عكاظ» السعودية أن تبدأ المملكة قريبا إجراءات المحاكمة لمن رفضوا الاتهامات الموجهة إليهم، ورفضوا إجراء تسويات مالية معهم.

وفي وقت سابق، ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية أن النيابة السعودية أطلقت سراح أكثر من 20 شخصا أبرزهم الرئيس السابق للحرس الوطني الأمير «متعب بن عبد الله» وأخواه الأميران «مشعل» و«فيصل»، ورئيس شركة الاتصالات السعودية السابق «سعود بن ماجد الدويش»، وكذلك وزير المالية الأسبق «إبراهيم العساف».

المصدر | الخليج الجديد + رويترز